الأمم المتحدة

S/2001/378

مجلس الأمن

Distr.: General
18 April 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا أصدرته حكومة أوغندا بشأن تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/357). وهذا هو رد الفعل الأولي لأوغندا على التقرير.

وسأغدو ممتنة لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذا البيان وعملتم على تعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ج. د. سيمامبو كاليما
وزيرة مستشارة
القائمة بالأعمال بالنيابة

190401 190401 01-33853 (A)
0133853

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن حكومة أوغندا بشأن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيسان/ أبريل ٢٠٠١

١ - مقدمة

تلقّت حكومة أوغندا نسخة من تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي صدر في نيويورك في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

وتلاحظ حكومة أوغندا بقلق ما تضمنه التقرير من معلومات ومنها بوجه خاص المزاعم والاتهامات الخطيرة الموجهة ضد فخامة رئيس الجمهورية، وحكومة أوغندا وكبار ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

وتود حكومة أوغندا أن تسجل في رد فعلها الأولي النقاط التالية:

٢ - الشواغل الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

خلافا لما جاء في التقرير، نصا وروحا، تؤكد حكومة أوغندا من جديد أن الأسباب المعروفة جيدا الكامنة وراء مشاركتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم على شواغل أمنية محضة. ومن تلك الشواغل العمليات التي يقوم بها تحالف القوى الديمقراطية المدعوم من السودان، وجبهة نهر النيل الغربي، والجبهة الوطنية لتحرير أوغندا الفصيل الثاني، والجيش الوطني لتحرير أوغندا، والقوات المسلحة الرواندية السابقة التي ارتكبت جريمة إبادة الأجناس في رواندا، وفصائل إنترهاموي التي كانت جميعا ولا تزال تستخدم أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لشن هجمات إرهابية وعشوائية متواصلة على شعب أوغندا. ومنها على سبيل المثال المجزرتان البشعتان المرتكبتان في كيشوامبا (١٩٩٨) وبويندي (١٩٩٩).

إذ لم تتمكن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من بسط سيطرتها بصورة فعالة على جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع اندلاع حركة التمرد في عام ١٩٩٨، كان من الواضح أن حكومة السودان تعتزم استخدام المطارات المزوّدة بمهابط مدعّمة الموجودة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة تسليح العناصر المعادية لأوغندا

وإعادة تنظيمهم وتدريبهم وتزويدهم بالإمدادات، وذلك بمعرفة وتواطؤ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بل كانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أقرّت بوجود هذا التهديد في البروتوكول الموقّع في عام ١٩٩٨.

ونتيجة لنشر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمكنت قواتنا من إبطال أثر معظم هذه التهديدات مما أدى إلى انسحاب تسع كتائب من جانب واحد، وإلى قطع التزام واضح بالامتثال لاتفاق لوساكا للسلام يشمل التقيد بخطتي فض الاشتباك المعقودتين في كمبالا وهراري.

٣ - الاعتراضات الرئيسية على التقرير

أقرّ الفريق في الفقرة ٩٥ من تقريره بأن السلطات الأوغندية قدمت إليه مجموعة كبيرة من البيانات وغير ذلك من المعلومات التي طلبها. وبالرغم من هذا التعاون، شعرت حكومة أوغندا بالصدمة بنتيجة اعتماد الفريق بشدة على مصادر مجهولة الهوية، وعلى مزاعم ملفّقة وإشاعات مختلقة واستنتاجات غير منطقية. ولم يستفد الفريق استفادة كاملة من الفرصة التي أتيحت إليه لدى اجتماعه بالمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم فخامة رئيس الجمهورية، والمجتمع المدني في أوغندا، وقيادة وأعضاء حركة التمرد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والزيارات الموقعية للمناطق التي تهم التحقيق التي ظهرت في نهاية المطاف في التقرير.

وتعتقد أوغندا أن الفريق قد أدانها عن سابق إصرار وتصميم ودون أي مبرر فيما يتعلق بجميع المسائل التي تظهر في التقرير.

(أ) على الرغم من أن أوغندا قد أيدت تأييدا كاملا عمل الفريق في نيويورك وكامبالا على حد سواء، فإنها لا توافق أبدا على تحقيق يستهدف، دون أي دليل موثوق، الماس بسمعة فخامة رئيس جمهورية أوغندا والإساءة إلى شخصه وإلى أسرته؛

(ب) لم يستفد الفريق من المعلومات المتاحة بسهولة التي تؤكد أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والمسؤولين الحكوميين الوارد ذكرهم في التقرير لا يملكون شركتي (ترينيتي وفيكتوريا) اللتين تشكلان الأساس الذي تستند إليه معظم النتائج التي توصّل إليها الفريق؛

(ج) أدان الفريق جميع أشكال التجارة القائمة بين الأوغنديين والكونغوليين بوصفها استغلالا أوغنديا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع أن هذه التجارة كانت قائمة بينهما منذ زمن سحيق لمنفعة الشعبين المتبادلة. وهذه التجارة التقليدية القائمة على المقايضة

أو على شراء السلع مقابل مبلغ نقدي اتسمت بالأحرى بأهمية أكبر بالنسبة للشعب الكونغولي عقب الانهيار التام لسيادة القانون والنظام والهياكل الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(د) هناك محاولة لربط الضباط الأوغنديين بالقادة السياسيين الكونغوليين لحركات التمرد تستهدف:

'١' تحميل أوغندا مسؤولية الأنشطة التي يضطلع بها القادة الكونغوليون؛

'٢' خلق الانطباع بعدم تمتع القادة الكونغوليين بالحق في موارد بلدهم والعزف بالتالي على النغمة غير المقبولة بالأصل القائلة بأنه لا يوجد تمرد وإنما عدوان من جانب أوغندا؛

(هـ) على الرغم من النجاح الذي حققه اتفاق لوساكا للسلام، يبدو أن الفريق يشكل جزءا من حيلة كبرى تهدف إلى تقويض الإنجازات التي حققها اتفاق لوساكا للسلام في الوقت الذي بدأت تترسخ فيه على أرض الواقع وهي على وجه التحديد:

- وقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- نشر المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة للإشراف على فض الاشتباك؛
- انسحاب الشطر الأعظم من القوات الأوغندية من جانب واحد؛
- نشوء التزام من جانب الحكومة الكونغولية بإجراء حوار بين الكونغوليين؛
- تحسن العلاقات بين كامبالا وكينشاسا؛

(و) غالبية تلك الادعاءات موضوع دعوى مقامة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. وتعمل أوغندا الآن على عرض دفوعها في القضية. واللوائح التي تنظم عمل هذه المحكمة تتيح وقتا وفرصة كافيين لتقديم البيانات وتقييم الأدلة التي تثبت بأن العدل لم يتحقق فحسب بل وأن يعلم الجميع أيضا بأنه تحقق بالفعل.

٤ - المنهجية

تشعر حكومة أوغندا بالقلق إزاء الطرق التي استخدمها الفريق:

(أ) فقد رفض الفريق طلبا قدمته حكومة أوغندا إليه بأن يقدم إليها مذكرة خطية بمضمون الادعاءات التي تدّعيها حكومة أوغندا إليه بأن يقدم إليها مذكرة خطية

بمضمون الادعاءات التي تدّعيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تمكين أوغندا من إعداد رد مناسب عليها؛

(ب) رفض الفريق عقد اجتماع مع الخبراء الأوغنديين لإجراء حوار متعمق معهم، وفضّل عوض ذلك إجراء مقابلات مع الوزراء بدون حضور موظفيهم الفنيين؛

(ج) لم يضع الفريق في تقريره غالبية أدلة الأداء الاقتصادي التي قدمتها إليه الحكومة. ويبدو أن الزيارات السرِّية وغير النظامية التي قام بها أحد أعضاء الفريق قد أثّرت تأثيرا شديدا على النتائج التي توصّل إليها الفريق في حين لم يقم بإطلاع الحكومة على المزاعم المحددة التي أثيرت في أثناء تلك الزيارات؛

(د) رفض الفريق العرض بإجراء زيارة، مجانية ومضمونة أمنيا، لجميع المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدفاع الشعبية الأنغولية يستطيع خلالها إجراء مقابلات مع أفراد ومنظمات غير حكومية وزعماء سياسيين وأعضاء حركة التمرد وضباط ورجال من ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، والتثبت من الحقائق القائمة على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(هـ) رفض الفريق عرضا قدمته إليه أوغندا بأن يزور كمبالا من جديد وأن يلتمس الحصول على مزيد من الإيضاحات وإجراء مقابلات بعد إصدار التقرير المؤقت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛

(و) وأخيرا، تُعتبر الجزاءات المقترح فرضها على أوغندا غير ملائمة للاتهامات، بما يشوبها من عيوب، الموجهة إلى أفراد وليس لأوغندا كدولة. وألمح الفريق في الفقرة ٨٥ من تقريره إلى هذا الأمر.

٥ - النتائج

(أ) على الرغم من الطرق المعيبة والمزاعم والاتهامات الملفّقة الواردة في التقرير، تعلن حكومة أوغندا عن استعدادها وعزمها على دعم جهود مجلس الأمن شريطة:

'١' جعل اختصاصات الفريق أكثر إنصافا وتوازنا؛

'٢' توسيع عضوية الفريق وزيادة نطاقه التمثيلي. وتحقيقا لتلك الغاية، تعرب حكومة أوغندا عن عزمها على تقديم أي شخص أوغندي ورد اسمه في ذلك التقرير إلى الأمم المتحدة للتحقيق معه؛

(ب) ستقوم حكومة أوغندا من لدنها بالتحقيق في تلك الادعاءات وستحاسب أي شخص تثبت تهمته؛

(ج) وأخيرا، ترجو حكومة أوغندا من المجتمع الدولي أن يعمل ما في وسعه على كفالة عدم انحراف اتفاق لوساكا للسلام عن مساره باعتباره يوفر حلا للمشاكل السياسية الكونغولية الداخلية وللشواغل الأمنية الإقليمية. ويقر الفريق ذاته في تقريره بأهمية اتفاق لوساكا للسلام.

(توقيع) الأونرابل روحاكانا **روغندا**
وزير شؤون رئاسة الجمهورية